مركز أوسان
للإعلام وتحليل السلام

ورقة تقدير موقف

الاستنزاف تحت سقف الاحتواء:

مسارات الحرب اليمنية في ظل التصعيد الإقليمي



قوارب محلية قرب سفينة شحن قبالة السواحل اليمنية في منطقة باب المندب. (AFP)

Ref: Situation Assessment No. 07/2026

إعداد

مريم عمر

رئيسة مركز أوسان للإعلام وتحليل السلام

تاريخ الإصدار

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

نوع الإصدار

ورقة تقدير موقف

القسم

تقديرات موقف

النطاق الزمني للرصد حتى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

الملخص التنفيذي

01

يكشف التصعيد العسكري في اليمن، خصوصًا في جبهات تعز ولحج وباب المندب، عن مرحلة تتداخل فيها محاولات تغيير موازين القوة الداخلية مع اعتبارات الأمن الإقليمي. فقد تزامن اتساع المواجهات مع هجمات أعلن الحوثيون تنفيذها على الأراضي السعودية، واستهداف مطارات ومنشآت مدنية ومقار حكومية، وتحركات إقليمية لتعزيز الردع، أبرزها إعلان مصر استعدادها لتقديم الدعم الدفاعي للمملكة. ويزيد التوتر الأمريكي الإيراني من تعقيد هذه البيئة، في ظل استمرار الاتصالات الدبلوماسية دون اتضاح مسار نهائي للأزمة.

02

داخليًا، أعادت المواجهات إبراز الدور العسكري للقوات الجنوبية، ولا سيما تشكيلات العمالقة، بالتوازي مع استمرار الخلافات بشأن مستقبل الجنوب وشكل الدولة. وتكشف هذه المعادلة أن التنسيق العسكري بين القوى المناهضة للحوثيين لا يعني بالضرورة توافقًا سياسيًا حول التسوية، بينما تظل قدرة الأطراف على تثبيت مكاسبها الميدانية عاملًا مؤثرًا في حساباتها التفاوضية.

03

وتتجاوز كلفة التصعيد ساحات القتال، مع تضرر حركة الطيران والخدمات الصحية، وتسجيل المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 300 ألف نازح منذ يونيو/حزيران. كما تضيف الأزمة الاقتصادية، بما تتضمنه من تعطل الصادرات النفطية والانقسام النقدي وضعف الإيرادات، ضغوطًا على قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على تحمل المواجهة. وتفاقمت التحديات الإنسانية والأممية مع إعلان وفاة الموظف محمد الشامي أثناء احتجازه لدى الحوثيين، وما أثارته الواقعة من مخاوف بشأن سلامة العاملين الدوليين.

التقدير المركزي

ترجح الورقة، في المدى القريب، استمرار المواجهات والاستنزاف ضمن محاولات إقليمية ودولية لاحتواء اتساع الحرب، مع بقاء احتمالي التصعيد الأوسع والتهدئة التفاوضية قائمين وفق التطورات الميدانية والدبلوماسية. وسيكون العامل الحاسم هو قدرة الأطراف والوسطاء على تحويل خفض العمليات العسكرية إلى تفاهمات أمنية وسياسية قابلة للتنفيذ، بدل الاكتفاء بإدارة المواجهة وانتظار تغير موازين القوة.

مقدمة

مقدمة: حرب محلية بحسابات إقليمية

أعادت المواجهات المتصاعدة في غرب اليمن وجنوبه خلال الأشهر الأخيرة الصراع إلى مرحلة أكثر اضطرابًا، بعد سنوات من انخفاض العمليات العسكرية واسعة النطاق منذ هدنة أبريل/نيسان 2022. وتزامن القتال في تعز ولحج وباب المندب مع هجمات أعلنت جماعة الحوثيين تنفيذها ضد أهداف سعودية، وضربات جوية على مناطق سيطرتها، وسط مخاوف من اتساع المواجهة الإقليمية المرتبطة بإيران.

وفي إحاطته أمام مجلس الأمن في 9 أكتوبر/تشرين الأول، حذر المبعوث الأممي هانس غروندبرغ من عودة اليمن إلى حرب واسعة النطاق، مشيرًا إلى امتداد العمليات عبر جبهات متعددة، وإلى التداخل المتزايد بين التطورات اليمنية وأمن المنطقة والملاحة الدولية.[1]

وتكمن خصوصية المرحلة الراهنة في أن الجبهات النشطة ترتبط بمصالح تتجاوز حدودها الجغرافية. فباب المندب يمثل ممرًا حيويًا للتجارة الدولية، والهجمات العابرة للحدود تضع أمن السعودية ضمن حسابات الحرب، بينما يؤدي استهداف المطارات والمنشآت الاقتصادية إلى توسيع آثار المواجهة على مؤسسات الدولة والخدمات المدنية.

الفرضية المركزية

تنطلق هذه الورقة من فرضية أن التصعيد قد يعيد توزيع النفوذ العسكري والسياسي بين الأطراف، لكنه يواجه قيودًا داخلية وإقليمية تجعل تحويل المكاسب الميدانية إلى تسوية مستقرة أمرًا بالغ الصعوبة. وتتمثل الإشكالية المركزية في تحديد ما إذا كانت التطورات الجارية ستنتج شروطًا جديدة للتفاوض، أم أنها ستدفع اليمن نحو استنزاف أطول تتراجع معه فرص السلام.

أولًا

الجبهات اليمنية وإعادة توزيع القوة

باب المندب وتعز ولحج: المكاسب وحدودها

تكتسب المواجهات في غرب اليمن أهمية تتجاوز السيطرة على مواقع عسكرية منفردة. فامتداد العمليات بين المرتفعات الواقعة جنوب وغرب تعز، والمناطق المتاخمة للحج، والساحل القريب من باب المندب، يجعل خطوط الإمداد والطرق البرية والمنافذ البحرية جزءًا من حسابات الصراع. كما يمنح القرب من المضيق أي تغير ميداني أهمية إضافية لدى القوى الإقليمية والدولية.

وكان غروندبرغ قد أشار في إحاطته خلال أكتوبر إلى تقدم سابق للحوثيين نحو المخا وساحل باب المندب، أعقبته عمليات مضادة أعلنت الحكومة خلالها استعادة مناطق في محيط المضيق. كما تحدث عن اتساع القتال إلى جبهات أخرى، بينها مأرب والجوف وحجة.[1]

وخلال 2 نوفمبر، أفادت مصادر عسكرية لمركز سوث24 باستمرار المواجهات بين الحوثيين والقوات الجنوبية في باب المندب، ومقتل قائد لواء إسناد الفرقة الثانية عمالقة، أيمن عسكر. كما نقلت تقارير عن تقدم حوثي في منطقة المقاطرة، فيما أعلنت القوات الحكومية التصدي لهجمات على جبهات أخرى.

وتشير هذه المعطيات إلى استمرار التنافس على مواقع مؤثرة في حركة القوات والإمدادات. غير أن الروايات الميدانية، خصوصًا المتعلقة بحجم الخسائر والسيطرة على المناطق، تحتاج إلى التمييز بين ما تعلنه الأطراف وما تؤكده مصادر مستقلة. كما أن القيمة الاستراتيجية لأي تقدم ترتبط بالقدرة على الاحتفاظ بالمواقع وتأمين خطوط الإمداد، وليس بمجرد إعلان السيطرة عليها.

دلالة السلام

يمثل باب المندب اختبارًا لقدرة الأطراف على تحويل العمليات العسكرية إلى نفوذ مستدام. وقد يؤدي استمرار التنافس عليه إلى رفع كلفة الحرب وتوسيع الاهتمام الدولي بالجبهة الغربية، دون أن يضمن لأي طرف تحقيق مكاسب سياسية تتناسب مع حجم عملياته.

أولًا

الجبهات اليمنية وإعادة توزيع القوة

● المطارات والمنشآت الحيوية: توسيع الضغط خارج الجبهات

تعرض مطار عدن الدولي لهجمات صاروخية متكررة خلال أكتوبر/تشرين الأول، وفق السلطات اليمنية، بينها هجمات أدت إلى تعليق الرحلات مؤقتًا وإلحاق أضرار بمرافق المطار. كما أفادت مصادر عسكرية وإعلامية باستهداف مطار الريان في المكلا وقصر معاشيق الرئاسي في عدن، مع تفاوت المعلومات المتاحة بشأن نتائج بعض الهجمات.

وتتجاوز دلالة هذه الهجمات آثارها العسكرية المحتملة، نظرًا إلى ارتباط المطارات بحركة المدنيين والمرضى والعاملين الإنسانيين، فضلًا عن دورها في ربط المناطق اليمنية بالخارج. ويؤدي تعطيلها إلى مضاعفة تكاليف السفر والإمداد، وزيادة الضغط على مرافق النقل البديلة.

وفي 26 أكتوبر، أكدت منظمة أطباء بلا حدود أن ضربة قرب مطار عدن أثرت في حركة طائرة تابعة لها كانت تستعد لنقل عاملين إنسانيين، وأجبرت الموظفين على الاحتماء. كما وثقت المنظمة ضربة قرب مستشفى المخا العام، محذرة من تأثير هذه الهجمات في الوصول إلى الرعاية الصحية.[2]

ويشير تكرار الهجمات على المطارات والمقار الحكومية إلى اتساع نطاق الضغط العسكري والسياسي، لكنه لا يثبت وحده وجود استراتيجية موحدة لاستهداف جميع الوظائف المدنية. وتبقى طبيعة الأهداف المقصودة ونتائج بعض الهجمات مسائل تحتاج إلى تحقيق مستقل.

ومع ذلك، فإن الأثر المباشر يتمثل في زيادة هشاشة المؤسسات والخدمات، وهو ما يرفع الكلفة المدنية والاقتصادية للحرب، ويضيف تحديات إلى قدرة السلطات المحلية والحكومة على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

● القوى الجنوبية بين المواجهة والخلاف السياسي

أعادت المواجهات إبراز الدور العسكري للقوات الجنوبية، ولا سيما تشكيلات العمالقة، في الجبهات المرتبطة بلحج وباب المندب. غير أن المشاركة في مواجهة الحوثيين تجري بالتوازي مع استمرار التباينات السياسية داخل القوى المناهضة للجماعة بشأن توزيع السلطة ومستقبل الجنوب.

أولًا

الجبهات اليمنية وإعادة توزيع القوة

القوى الجنوبية بين المواجهة والخلاف السياسي

وفي 2 نوفمبر، أعلن القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي ناصر الخبجي أنه بحث مع المبعوث الأممي تطورات التصعيد ودور القوات الجنوبية، مجددًا التأكيد على ضرورة معالجة القضية الجنوبية وإصلاح مؤسسات السلطة. وفي المقابل، رفض القيادي الحوثي محمد البخيتي، في تصريحات إعلامية خلال اليوم نفسه، اعتبار انفصال الجنوب حلًا للصراع، مع إشارته إلى المظالم المرتبطة بحرب عام 1994.

وتكشف هذه المواقف عن اختلافات تتجاوز إدارة المعركة إلى تصور الأطراف لشكل الدولة ومستقبل المؤسسات والتمثيل السياسي. فوجود هدف عسكري مشترك لدى قوى متعددة قد يسمح بتنسيق ميداني، لكنه لا يضمن اتفاقًا بشأن الترتيبات السياسية والأمنية اللاحقة.

الدلالة الأعمق

أي تغير في ميزان القوة قد يؤثر في وزن الأطراف داخل المفاوضات، دون أن يعالج تلقائيًا القضايا السياسية المؤجلة. ومن ثم، ستظل قدرة القوى المناهضة للحوثيين على إدارة خلافاتها وتنسيق أدوارها عاملًا مؤثرًا في مسار الحرب، وفي إمكانية بناء عملية سياسية تستوعب مختلف القوى والمصالح.

ثانيًا

اتساع المعادلة الإقليمية

السعودية ومصر: بين الردع واحتواء المواجهة

أعادت الهجمات الحوثية على الأراضي السعودية ربط الجبهة اليمنية مباشرة بأمن الخليج. وقد أشار المبعوث الأممي في أكتوبر إلى هجمات طالت منشآت مدنية ومرتبطة بالطاقة داخل المملكة، بينها مطارا أبها والملك خالد الدولي في الرياض، محذرًا من انعكاساتها على الأمن الإقليمي وفرص التسوية اليمنية.[1]

ثانيًا

اتساع المعادلة الإقليمية

السعودية ومصر: بين الردع واحتواء المواجهة

وفي 2 نوفمبر، أعلن المتحدث العسكري السعودي اعتراض صاروخ باليستي أطلقه الحوثيون باتجاه المنطقة الجنوبية، بينما أعلنت الجماعة تنفيذ هجمات بطائرات مسيّرة على مطاري الدمام وجازان. وتوضح هذه التطورات استمرار استخدام القدرات الصاروخية والمسيّرة لتوسيع نطاق الضغط العسكري، مع ضرورة التمييز بين إعلان تنفيذ الهجمات ونتائجها المثبتة.

وتكتسب هذه المعادلة أهمية إضافية مع الموقف المصري. ففي 18 أكتوبر، أعلن مجلس الدفاع الوطني المصري استعداد القاهرة لتقديم أشكال الدعم اللازمة والممكنة للسعودية لحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، بالتوازي مع مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية لخفض التصعيد.[3]

وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، أفادت رويترز بأن البرلمان المصري فوّض الرئيس عبد الفتاح السيسي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم مساعدة دفاعية للسعودية إذا طلبت الرياض ذلك. ولم يكن قد أُعلن حتى ذلك التاريخ عن طلب سعودي رسمي لنشر قوات مصرية. ويعكس التفويض توسيع الخيارات الدفاعية المتاحة للقاهرة، دون أن يشكل دليلًا على بدء مشاركة عسكرية مصرية فعلية في المواجهة.

وتعكس هذه الخطوات اتساع خيارات الردع الإقليمي، لكنها لا تعني بالضرورة بدء تدخل عسكري مصري مباشر. كما أن تحديد طبيعة الدعم المحتمل يترك مجالًا للمساعي الدبلوماسية ويعكس إدراكًا لمخاطر الانخراط في مواجهة ممتدة.

حسابات أوسع

ترتبط المصالح المصرية أيضًا بأمن البحر الأحمر وقناة السويس، حيث تؤثر اضطرابات الملاحة في حركة التجارة وتكاليف النقل. ولذلك يمكن قراءة الموقف المصري ضمن حسابات أمنية تشمل حماية السعودية واستقرار الممرات البحرية، مع بقاء نطاق أي مشاركة فعلية مرهونًا بالتطورات السياسية والعسكرية.

ثانيًا

اتساع المعادلة الإقليمية

● إيران والولايات المتحدة: التصعيد وحدود الترابط

تزامن اتساع المواجهة اليمنية مع استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وورود تقارير عن استعدادات عسكرية إسرائيلية واحتمالات تحرك أمريكي جديد ضد طهران. وفي الوقت نفسه، أعلنت الخارجية الإيرانية خلال 2 نوفمبر استمرار تبادل الرسائل مع واشنطن عبر الوسطاء، بما يعكس بقاء الاتصالات الدبلوماسية مفتوحة.

ويمنح هذا التزامن التطورات اليمنية أهمية إضافية في الحسابات الإقليمية، خصوصًا في ظل العلاقات العسكرية والسياسية بين الحوثيين وإيران. لكن الارتباط الزمني لا يكفي لإثبات أن العمليات الحوثية الأخيرة جاءت بتوجيه مباشر من طهران أو ضمن خطة تفاوضية مشتركة.

وقد حذر الاتحاد الأوروبي في بيان بتاريخ 20 أكتوبر من آثار الهجمات الحوثية على أمن المنطقة والملاحة الدولية، مؤكدًا تضامنه مع السعودية والحكومة اليمنية، وداعيًا إلى استمرار الجهود الدبلوماسية ودعم آليات الحد من تهريب الأسلحة.[4]

وتشير هذه المعطيات إلى أن استمرار التوتر الأمريكي الإيراني قد يزيد حساسية الجبهة اليمنية، سواء من خلال تغير أولويات القوى الخارجية أو تشديد الإجراءات الأمنية في البحر الأحمر. وفي المقابل، يمكن أن يسهم أي تقدم دبلوماسي إقليمي في تخفيف بعض الضغوط، دون أن يعالج بمفرده أسباب النزاع اليمني.

● عُمان ومساحة الوساطة المتبقية

رغم اتساع العمليات العسكرية، لم تُغلق القنوات الدبلوماسية بالكامل. وتبرز سلطنة عُمان بوصفها إحدى الجهات التي حافظت على اتصالات مع أطراف يمنية وإقليمية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والسعودية.

ثانيًا

اتساع المعادلة الإقليمية

عُمان ومساحة الوساطة المتبقية

ففي يوليو/تموز 2026، أعلن مكتب المبعوث الأممي أن غروندبرغ أجرى محادثات في مسقط مع مسؤولين عُمانيين وكبير مفاوضي الحوثيين محمد عبد السلام، تناولت خفض التصعيد والمسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما أكدت الخارجية العُمانية استمرار التنسيق مع السعودية والأطراف اليمنية والمبعوث الأممي لاستئناف العملية السياسية.[5] [6]

وفي 21 أكتوبر، أعلن مكتب المبعوث الأممي اختتام مشاورات في لندن وبرلين تناولت سبل الحفاظ على المسار السياسي اليمني في ظل التصعيد، مؤكدًا أهمية الدعم الإقليمي والدولي المنسق للتوصل إلى تسوية تفاوضية.[7]

وتكشف هذه التحركات أن الوساطة ما تزال تمتلك قنوات اتصال، لكن استمرارها لا يعني اقتراب اتفاق. ففاعلية المساعي الدبلوماسية تتوقف على استعداد الأطراف لتحويل الاتصالات إلى التزامات أمنية وسياسية، وعلى قدرة الوسطاء على التعامل مع تعدد الملفات والأطراف المؤثرة.

محدودية الوساطة

يظل التحدي الرئيسي هو منع تحول الجهود الدبلوماسية إلى آلية لإدارة التصعيد دون معالجة أسبابه، خصوصًا إذا استمرت الأطراف في اعتبار العمليات العسكرية وسيلة لتحسين شروط التفاوض.

ثالثًا

الاقتصاد والكلفة الإنسانية وحدود الوساطة

الاقتصاد تحت ضغط التصعيد

يضيف الوضع الاقتصادي قيودًا مهمة إلى حسابات الحرب والسلام. فاليمن يواجه أصلًا أزمة ممتدة تتعلق بتعطل الصادرات النفطية، وضعف الإيرادات، والانقسام النقدي والمؤسسي، وتراجع قدرة السلطات على تمويل الخدمات العامة.

ثالثًا

الاقتصاد والكلفة الإنسانية وحدود الوساطة

● الاقتصاد تحت ضغط التصعيد

ووفق المرصد الاقتصادي للبنك الدولي الصادر في مايو/أيار 2026، انكمش الناتج المحلي الحقيقي لليمن بنسبة 1.5% خلال عام 2025، فيما توقع البنك انكماشًا إضافيًا بنسبة 0.5% خلال عام 2026، في ظل استمرار تعطل صادرات النفط وتراجع الإيرادات العامة والضغوط على الإنفاق الحكومي والخدمات الأساسية.[8]

وتضاعف العمليات العسكرية الأخيرة هذه الضغوط عبر تهديد الموانئ والمطارات والطرق، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وتعطيل الأنشطة التجارية والخدمية. كما أن استمرار الانقسام بين منطقتين اقتصاديتين بمؤسسات وسلطات نقدية وأسعار صرف مختلفة يحد من القدرة على إدارة الصدمات بصورة منسقة.[9]

وتبرز هنا علاقة متبادلة بين الاقتصاد والصراع. فضعف الموارد والخدمات يرفع كلفة استمرار الحرب على السكان والمؤسسات، لكنه قد يدفع بعض الفاعلين أيضًا إلى زيادة التنافس على الإيرادات والمنافذ ومصادر التمويل.

الاقتصاد والسلام

تدهور الاقتصاد لا يقود تلقائيًا إلى التهدئة؛ إذ يمكن أن يتحول إلى عامل إضافي لاستمرار النزاع عندما ترتبط الموارد بموازين النفوذ والسيطرة. وتزداد أهمية هذا المتغير مع استمرار الهجمات على البنية التحتية المدنية والاقتصادية.

● النزوح وحماية المدنيين

يترافق التصعيد مع تدهور متزايد في الظروف الإنسانية، خصوصًا في تعز ولحج والمناطق المستقبلة للنازحين. ووفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة حتى 31 أكتوبر، بلغ عدد النازحين المسجلين منذ بدء التصعيد في يونيو نحو 300,391 شخصًا، بينهم 133,800 في تعز، و73,110 في لحج، و56,934 في عدن.[10]

ثالثًا

الاقتصاد والكلفة الإنسانية وحدود الوساطة

● النزوح وحماية المدنيين

وتعكس هذه الأرقام اتساع الضغط على الخدمات والإيواء والغذاء والرعاية الصحية. كما أن استمرار النزوح يضعف قدرة المجتمعات المحلية على استيعاب الصدمات، خصوصًا في المناطق التي تعاني أصلًا محدودية الموارد وتراجع الخدمات.

وفي مطلع نوفمبر، أفادت مصادر محلية بسقوط قتلى وجرحى جراء هجوم صاروخي على مركز السقيا الصحي في مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، واتهمت السلطات الحكومية الحوثيين بتنفيذه. وتفاوتت الحصائل الأولية، فيما أعلنت وزارة الصحة اليمنية مقتل خمسة أشخاص وإصابة 15 آخرين، بينهم عاملون صحيون.

وتستدعي الواقعة تحقيقًا مستقلًا لتحديد المسؤوليات وتثبيت الحصيلة النهائية. كما تؤكد ضرورة حماية المنشآت الطبية والمدنيين وفق القانون الدولي الإنساني، بصرف النظر عن الجهة المسؤولة عن الهجوم.

وتكشف هذه التطورات أن اتساع المواجهة يرفع كلفة الحرب على المجتمعات المحلية، ويزيد الضغط على المؤسسات الصحية والإنسانية، ويجعل استعادة الاستقرار أكثر صعوبة مع استمرار العمليات.

● وفاة الموظف الأممي وأزمة الضمانات الإنسانية

في 31 أكتوبر، أعلنت الأمم المتحدة وفاة موظف مفوضية حقوق الإنسان محمد الشامي أثناء احتجازه لدى سلطات الحوثيين، بعد احتجازه منذ يونيو/حزيران 2024. وأكد الأمين العام أن ملابسات الوفاة لا تزال غير واضحة، وطالب بتحقيق فوري ومحايد وشفاف وشامل.[11]

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن الشامي هو ثاني موظف أممي يتوفى أثناء احتجازه لدى الحوثيين، بعد وفاة موظف في برنامج الأغذية العالمي في فبراير/شباط 2025. كما أعربت عن قلقها بشأن سلامة 70 موظفًا أمميًا وخمسة موظفين سابقين ما زالوا محتجزين.

ثالثًا

الاقتصاد والكلفة الإنسانية وحدود الوساطة

وفاة الموظف الأممي وأزمة الضمانات الإنسانية

وتبرز أهمية هذه القضية في علاقتها بقدرة الأمم المتحدة على مواصلة العمل داخل اليمن. فاستمرار احتجاز الموظفين وغياب المعلومات المتعلقة بسلامتهم يضعف الضمانات اللازمة للعمل الإنساني، ويزيد صعوبة الوصول إلى السكان المتضررين.

كما يضيف ذلك تحديًا إلى جهود الوساطة، التي تحتاج إلى حد أدنى من الثقة والتواصل والقدرة على تنفيذ التفاهمات. ولا يعني هذا أن وفاة الموظف الأممي أدت مباشرة إلى تعثر العملية السياسية، لكنها تكشف إحدى المشكلات المؤسسية التي تواجه العمل الدولي في اليمن.

حماية المجال الإنساني

تتطلب حماية المجال الإنساني إجراءات تتجاوز البيانات الدبلوماسية، تشمل الإفراج عن المحتجزين، وضمان سلامة العاملين، وتيسير الوصول إلى المناطق المتضررة، والتحقيق في الانتهاكات المرتبطة بالمنشآت المدنية والطبية.

رابعًا

مسارات التصعيد وفرص التسوية

تفتح التطورات الجارية ثلاثة مسارات محتملة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، تتحدد ملامحها وفق نتائج العمليات العسكرية، وطبيعة الاستجابة الإقليمية، ومدى قدرة الوسطاء على إعادة الأطراف إلى ترتيبات أمنية وسياسية قابلة للتنفيذ.

المسار الأول

اتساع المواجهة

قد تتوسع العمليات إذا استمرت محاولات تغيير خطوط السيطرة قرب باب المندب وتعز ولحج، بالتزامن مع تكرار الهجمات العابرة للحدود أو انتقال الترتيبات الدفاعية الإقليمية إلى مشاركة عسكرية مباشرة.

ويحمل هذا المسار مخاطر زيادة النزوح والخسائر المدنية وتعطيل المرافق الحيوية، فضلًا عن ارتفاع احتمالات الاحتكاك الإقليمي. كما قد يؤدي إلى تراجع المساحة المتاحة للوساطة إذا اعتقدت الأطراف أن استمرار العمليات سيمنحها مكاسب تفاوضية أكبر.

المؤشرات: تقدم ميداني مستمر في المناطق الاستراتيجية، واتساع الهجمات على السعودية أو الملاحة، وظهور مشاركة عسكرية إقليمية جديدة، وتزايد استهداف المنشآت الحيوية.

رابعًا

مسارات التصعيد وفرص التسوية

المسار الثاني

احتواء المواجهة مع استمرار الاستنزاف

يقوم هذا المسار على نجاح الضغوط الدبلوماسية والعسكرية في منع توسع الحرب إقليميًا، مع بقاء الاشتباكات ضمن جبهات متعددة واستمرار محاولات تحسين التموضع.

وقد يسمح ذلك بتقليل بعض المخاطر الفورية على الحدود والممرات البحرية، لكنه قد يطيل حالة الاستنزاف إذا بقيت الخلافات المتعلقة بشكل الدولة والترتيبات الأمنية والموارد دون معالجة.

كما أن استمرار التباينات السياسية داخل القوى المناهضة للحوثيين، وتباعد شروط الأطراف المتحاربة، قد يحدان من إمكانية الانتقال السريع إلى تسوية شاملة، حتى إذا تراجعت وتيرة العمليات.

المؤشرات: استقرار نسبي لخطوط التماس، وتراجع الهجمات العابرة للحدود، واستمرار الاتصالات الدبلوماسية دون اتفاق سياسي جديد، وبقاء التعبئة العسكرية والضغوط الاقتصادية.

المسار الثالث

تهدئة تفتح المجال للتفاوض

قد تتوافر فرصة لخفض التصعيد إذا نجحت الاتصالات الإقليمية والدولية في التوصل إلى تفاهمات بشأن الهجمات العابرة للحدود، وحماية الملاحة، ووقف العمليات في الجبهات الحساسة.

ويمكن أن تتيح هذه الخطوات استئناف التفاوض حول إجراءات بناء الثقة والملفات الاقتصادية والإنسانية، خصوصًا إذا اقترنت بضمانات أمنية وآليات للتحقق من الالتزام.

غير أن الانتقال من التهدئة إلى التسوية سيظل مرتبطًا بمعالجة قضايا السلطة والسلاح والموارد والقضية الجنوبية، وبقدرة العملية السياسية على استيعاب الأطراف المؤثرة دون افتراض اتفاق مسبق على شكل الدولة.

المؤشرات: انخفاض مستدام للهجمات، وتقدم في التفاهمات الأمنية، وتحسن الوصول الإنساني، والإفراج عن محتجزين، وإعلان ترتيبات تفاوضية تشمل المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

تقدير الموقف

المسار المرجح: استنزاف تحت سقف الاحتواء

ترجح الورقة استمرار المواجهات العسكرية خلال المدى القريب، بالتزامن مع محاولات إقليمية ودولية لمنع اتساعها إلى مواجهة أشمل. ويستند هذا التقدير إلى استمرار العمليات على جبهات متعددة، وتباعد المواقف السياسية للأطراف، واحتفاظها بدوافع لتحسين مواقعها العسكرية، مقابل بقاء قنوات الاتصال الدبلوماسية مفتوحة.

وتواجه الأطراف قيودًا تتعلق بالموارد والخسائر والضغوط الخارجية، تجعل توسيع الحرب مكلفًا دون أن تزيل دوافع استمرارها. كما أن الخلافات داخل المعسكر المناهض للحوثيين، وتباعد الرؤى بشأن مستقبل الدولة، يحدان من فرص تحويل أي تغير ميداني إلى اتفاق سياسي سريع.

ويظل هذا الترجيح مشروطًا بعدم حدوث تحول عسكري كبير قرب باب المندب، أو تصعيد نوعي ضد السعودية، أو انتقال التوتر الأمريكي الإيراني إلى مواجهة أوسع. وفي المقابل، قد تتعزز فرص التهدئة إذا تراجعت الهجمات العابرة للحدود، وأثمرت الوساطة العُمانية والأممية تفاهمات أمنية أولية تترافق مع إجراءات إنسانية واقتصادية ملموسة.

خلاصة المسار المرجح

المشهد الأقرب في المدى القريب هو استمرار الاستنزاف ضمن سقف من الاحتواء، لا حسم عسكري سريع ولا عودة تلقائية إلى التسوية.

التقدير الختامي

تكشف التطورات الأخيرة أن الجبهة اليمنية أصبحت أكثر ارتباطًا بحسابات الأمن الإقليمي، خصوصًا مع امتداد الهجمات إلى السعودية، وتصاعد التنافس قرب باب المندب، وظهور استعداد مصري لتقديم دعم دفاعي للمملكة. ويمنح هذا الترابط العمليات العسكرية تأثيرًا يتجاوز حدود اليمن، لكنه لا يعني أن القوى الإقليمية تتبنى استراتيجية موحدة أو أن المواجهة الأوسع أصبحت حتمية.

التقدير الختامي

داخليًا، قد تؤثر نتائج المعارك في وزن القوى المشاركة فيها، ولا سيما القوات الجنوبية، دون أن تحسم الخلافات بشأن مستقبل الدولة والقضية الجنوبية والترتيبات الأمنية. وتظل قدرة القوى المناهضة للحوثيين على إدارة تبايناتها عاملًا مؤثرًا في تماسك الجبهات وفي تشكيل أي موقف تفاوضي مشترك.

ويضيف التدهور الاقتصادي والإنساني قيودًا متزايدة على قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على تحمل الحرب. فتعطل الصادرات، وضعف الإيرادات، والمخاطر التي تواجه المطارات والموانئ والخدمات، إلى جانب اتساع النزوح والقيود على العمل الإنساني، تجعل استمرار المواجهة أكثر كلفة، دون أن تضمن تحول هذه الضغوط إلى حوافز كافية للتسوية.

وتشير هذه المعطيات إلى أن التحدي الاستراتيجي لم يعد متعلقًا باحتواء العمليات العسكرية وحدها، وإنما بقدرة الأطراف والوسطاء على منع تحول الاحتواء إلى صيغة دائمة لإدارة الحرب. فاستقرار خطوط التماس، حتى إذا ترافق مع تراجع الهجمات العابرة للحدود، لن يعالج بمفرده أسباب النزاع أو الخلافات السياسية والمؤسسية التي تغذيه.

> وعليه، سيكون الاختبار الأهم خلال المرحلة المقبلة هو مدى تقدم التفاهمات المتعلقة بأمن الحدود والملاحة، وحماية المدنيين والمنشآت الحيوية، وإدارة الخلافات بين القوى اليمنية، وإعادة فتح المسار السياسي. فإذا بقيت هذه الملفات معلقة، فقد يرسخ الاحتواء حالة استنزاف ممتدة. أما إذا ارتبطت التهدئة بترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية قابلة للتحقق، فقد تفتح المجال أمام مسار تفاوضي أكثر قدرة على معالجة أسباب الحرب.

المراجع

المراجع والمصادر الأساسية

1 مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن - إحاطة هانس غروندبرغ أمام مجلس الأمن، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://osesgy.unmissions.org/en/node/136978

2 منظمة أطباء بلا حدود - تأثير الضربات على الوصول إلى الرعاية الصحية في اليمن، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://www.msf.org/strikes-are-impacting-access-healthcare-yemen

3 رئاسة جمهورية مصر العربية - بيان مجلس الدفاع الوطني، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://www.presidency.eg/en/قسم-الأخبار/أخبار-رئاسية/news18102026

4 الاتحاد الأوروبي - بيان بشأن تصاعد هجمات الحوثيين وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://www.eeas.europa.eu/eeas/statement-escalation-houthi-attacks-and-implications-regional-security_en

5 مكتب المبعوث الأممي - محادثات مسقط بشأن خفض التصعيد والمسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، يوليو/تموز 2026.
https://osesgy.unmissions.org/en/node/136240

6 وزارة الخارجية العُمانية - بيان بشأن التنسيق لاستئناف العملية السياسية في اليمن.
https://www.fm.gov.om/en/51431/

المراجع

المراجع والمصادر الأساسية

7 مكتب المبعوث الأممي - اختتام زيارات لندن وبرلين، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://osesgy.unmissions.org/en/news/un-special-envoy-for-yemen-concludes-visits-to-london-and-berlin

8 البنك الدولي - Economic Strain Deepens in Yemen as Regional Risks Intensify، 21 مايو/أيار 2026.
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/05/21/economic-strain-deepens-in-yemen-as-regional-risks-intensify

9 البنك الدولي - Economic Fragmentation and External Shocks Hamper Yemen's Recovery Path، 2 يونيو/حزيران 2025.
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/02/economic-fragmentation-and-external-shocks-hamper-yemen-s-recovery-path

10 المنظمة الدولية للهجرة - بيانات النزوح الناتج عن التصعيد في غرب اليمن، تحديث 31 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://dtm.iom.int/datasets/yemen-displacement-caused-escalation-western-yemen-update-dataset-31-october-2026

11 الأمم المتحدة في اليمن - بيان بشأن وفاة موظف مفوضية حقوق الإنسان محمد الشامي أثناء الاحتجاز، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
https://yemen.un.org/en/325563-statement-attributable-spokesperson-secretary-general-death-ohchr-staff-member-detention

تُعرض الروايات الميدانية المنسوبة إلى أطراف أو مصادر صحفية في متن الورقة بصيغتها المنسوبة، مع التمييز بينها وبين المعلومات التي تسندها مصادر رسمية أو دولية.

الحسابات ووسائل التواصل الرسمية

مركز أوسان للإعلام وتحليل السلام

Osan Center for Media and Peace Analysis

للتواصل مع المركز ومتابعة أحدث الأوراق والتحليلات والفرص والإعلانات، يمكنكم الوصول إلى منصاتنا الرسمية عبر البيانات التالية.

واتساب التواصل

+967 730 241 252

الموقع الإلكتروني

osancn.com

بريد بديل

osancen@gmail.com

البريد الإلكتروني الرسمي

info@osancn.com

تابع مركز أوسان

تابع منصاتنا الرسمية للاطلاع على أحدث المواد والفرص والإعلانات

WhatsApp
Channel

Instagram
osancnn@

Facebook
Osan Center

X
osancnn@